

وزارة العدل

القرار

بصفتها: الجزائية

رقم القضية: ٢٠١٥/٥٣٧

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم
الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمود العبابنة .
وعضوية القضاة السادة
باسل أبو عنزة ، ياسين العبدالات ، د. محمد الطراونة ، داود طيلة .

المميز:

وكيله المحامي

المميز ضده: الحق العام .

بتاريخ ٢٠١٥/٣/٨ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في القرار الذي أصدرته
محكمة الجنايات الكبرى بتاريخ ٢٠١٥/٢/٢٦ وجاهياً ويتضمن تجريم المميز
بتهمة هتك العرض المسندة إليه في القضية رقم (٢٠١٤/١٣٠٦) في حدود
المادة (٢/٢٩٦) من قانون العقوبات والحكم عليه من حيث النتيجة بالأشغال
الشاقة لمدة سنتين والرسوم والمصاريف .

وتتلخص أسباب التمييز في الآتي:

١. أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بعدم وزن البينة بصورة حقيقية وبإصدار
حكمها بتجريم المميز مستندة في ذلك إلى شهادة وحيدة وفريدة مبرزة أدلت
بها المشتكية (الفلبينية) لدى المدعي العام والتي لم تفتح للمميز فرصة

مناقشتها وفق مقتضيات المادة (١٤٨) من قانون أصول المحاكمات الجزائية وهي شهادة لم تؤيد بأي دليل آخر .

٢. كذلك لم تلاحظ محكمة الجنايات أن شهادة النيابة لا تعرف اللغة العربية مما دعاها إلى استقدام (مترجم موظف في السفارة الفلبينية) وهو صاحب مصلحة حضر تلقائياً مع المشتكية للترجمة أمام المدعي العام ومثل هذه الترجمة لا يمكن الوثوق بسلامتها وصحتها .

٣. وبالتناوب ، فقد أخطأت محكمة الجنايات كذلك فيما استخلصته من أقوال المشتكية التحقيقية ملفته عن باقي بيانات النيابة والدفاع .

بتاريخ ٢٠١٥/٣/١٧ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية انتهى فيها بطلبه قبول التمييز شكلاً وردّه موضوعاً وتأييد القرار المميز .

القرار

بالتدقيق والمداولة نجد إن نيابة محكمة الجنايات الكبرى أسندت للمتهم

التهمة :

- جناية هتك العرض وفقاً للمادة (١/٢٩٦) عقوبات مكررة أربع مرات .

الوقائع :

وتتلخص وقائع هذه القضية أن المجني عليها (فلبينية الجنسية) عملت كخادمة في منزل والدي المتهم منذ الشهر الأول من هذا العام ٢٠١٤ وحتى تقديم الشكوى بتاريخ ٢٠١٤/٨/١٥ وفي الشهر الثالث من العام المذكور وأثناء وجودها لوحدها في منزل مخدوميتها فوجئت بحضوره وقيامه بضمها من الخلف

وإدخال يديه من تحت ملابسها والتحسيس على ثدييها فدفعته عنها وغادر وبعد شهرين من هذه الواقعة وأثناء وجودها في المطبخ لوحدها تسلس لطرفها وغافلها وقبل خدّها وحسس على ثدييها من تحت الملابس وكرر ذات الأفعال معها في رمضان وبتاريخ ٢٠١٤/٨/٤ كذلك وبالنتيجة قامت بالفرار من منزل مخدمها وتوجهت إلى سفارة بلادها وأعلمتهم بالأمر وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة .

وبنتيجة المحاكمة أمام محكمة الجنايات الكبرى أصدرت حكمها رقم (٢٠١٤/١٣٠٦) تاريخ ٢٠١٥/٢/٢٦ المتضمن ما يلي :

وعملاً بأحكام المادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم بجناية هناك العرض خلافاً لأحكام المادة (١/٢٩٦) من قانون العقوبات مكرر أربع مرات .

عظفاً على قرار التجريم وما جاء به تقرر المحكمة ما يلي :

١- عملاً بأحكام المادة (١/٢٩٦) من قانون العقوبات الحكم على المجرم بوضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة أربع سنوات والرسوم عن كل جناية جرم .
ولإسقاط الحق الشخصي عن المجرم والذي تعتبره المحكمة من الأسباب المخففة التقديرية تقرر المحكمة وعملاً بأحكام المادة (٣/٩٩) من قانون العقوبات تخفيض العقوبة بحقه للنصف لتصبح وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة سنتين والرسوم عن كل جرم .

٢- عملاً بأحكام المادة (٧٢) من قانون العقوبات تقرر المحكمة تنفيذ إحدى العقوبات بحق المتهم لتصبح العقوبة بحقه وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة سنتين والرسوم والمصاريف .

لم يرتضِ المتهم () بهذا القرار قطعاً فيه تمييزاً
للأسباب الواردة بلائحته التمييزية .

وعن أسباب التمييز :

ومفادها تخطئة محكمة الجنايات الكبرى في وزن البينات وسلامة النتيجة التي
انتهى إليها القرار المطعون فيه .

ورداً على ذلك فإن محكمة الجنايات الكبرى بوصفها محكمة موضوع وبما لها
(بمقتضى أحكام المادة ١٤٧ من الأصول الجزائية) من سلطة واسعة في وزن
البنات وتقديرها والأخذ بما تقنع به وطرح ما سوى ذلك قنعت من بينة النيابة
العامة المقدمة في هذه الدعوى على المجني عليها () (فلبينية الجنسية
كانت تعمل كخادمة في منزل والدي المتهم (المميز) منذ بداية عام ٢٠١٤
وحتى منتصف الشهر الثامن من العام ذاته وفي الشهر الثالث من العام المذكور
وأثناء وجود المجني عليها لوحدها في منزل مخدوميتها فوجئت بحضور المتهم وقام
بضمها من الخلف وإدخال يديه من تحت ملابسها والتحسيس على ثدييها فدفعته
عنها وغادر وبعد شهرين من هذه الواقعة وأثناء وجودها في المطبخ لوحدها تسلسل
لطرفها وغافلها وقبل خدها وحسس على ثدييها من تحت الملابس وفي
شهر رمضان من عام ٢٠١٤ وبعد الإفطار وبعد أن غادر والدي المتهم وشقيقه
المنزل حضر المتهم وفتح باب المنزل بالمفتاح الخاص به ودخل على
المجني عليها وطلبت منه مغادرة المنزل إلا أنه رفض وقام بالإمساك بها من يدها
وسحبها للحمام وأنزل بنطلونه وكلسونه إلى ركبتة وهو يمسك بالمجني عليها
ويشدها لتمسك بقضيبه وطلب منها أن تمسك قضيبه وأنه سيعطيها أي شيء تطلبه
لقاء ذلك إلا أنها رفضت عندما قام بتحريك قضيبه بواسطة يده إلى أن استمنى ثم
تركها وغادر وبتاريخ ٢٠١٤/٨/٤ وفي منزل مخدوميتها تفاجأت المجني عليها
بالمتهم يدخل المطبخ ويمسك مؤخرتها من فوق الملابس والضغط عليها حيث قامت
بدفعه واتصلت بمكتب الاستخدام الذي لم يقم بمساعدتها وقامت بالهرب للسفارة
الفلبينية .

وحيث إن محكمة الموضوع ولتكوين قناعتها ناقشت أدلة الدعوى مناقشة وافية واستخلصت منها النتائج استخلاصاً سائعاً ومقبولاً تؤدي إليه هذه الأدلة وأخصها شهادة المجني عليها وشهادة شاهد النيابة العامة بالإضافة إلى ملف التحقيق بكامل محتوياته فلا معقب عليها من محكمتنا في هذه المسألة الموضوعية وعليه يكون تجريم المتهم (المميز) بجناية هنك العرض خلافاً لأحكام المادة (١/٢٩٦) من قانون العقوبات واقعاً في محله على اعتبار فعل المتهم (المميز) استتال إلى عورة المجني عليها وخدش عاطفة الحياء العرضي لديها والذي يحرص الناس على حمايتها والذود عنها واقعاً في محله .

وحيث إن العقوبة التي حكم بها المتهم جاءت ضمن الحد القانوني لمثل هذا الفعل مما يترتب على ذلك كله أن أسباب الطعن التمييزي لا تنال من الحكم المميز ما يقتضي ردها .

لهذا وتأسيساً على ما تقدم نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٦ رمضان سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ٢٣/٦/٢٠١٥ م

برئاسة القاضي نائب الرئيس

عضو

عضو

نائب الرئيس

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقيق / أش